ورشة عمل تشاورية

التدبير التشاركي لمياه السقي في الدائرتين N1-2 و N1-3 لمنطقة انفيس

تقرير ورشة العمل

ورشة العمل التحضيرية الثانية

19 أكتوبر 2019

عبد الصمد حضري
اعمر إيماش
Lisode
الترجمة: عدنان فريريكة
GIZ

نسخة نونبر 2019

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Ambassade de Suisse au Maroc
Bureau de programme de la coopération suisse

agire
Programme d'Appui à la Gestion Intégrée des Ressources en Eau
برنامج دعم التدبير المندمج للموارد المائية

تذكير بالمنهجية

يعاني الفلاحون عامة بالمنطقة السقوية انفيس من عجز ملحوظ في إمدادات المياه السطحية، خاصة بالدائرتين N1-2وN1-3 وذلك بسبب تعاقب فترات الجفاف اخلال السنوات الأخيرة. وقد أدت هذه الوضعية الى اللجوء حتما لاستعمال المياه الجوفية التي تعاني بدورها من استغلال مفرط، أمام هذه الصعوبات التي تعاني منها مياه السقي، تعرف المنطقة حاليا دينامية جديدة تعني كافة الفلاحين هدفها استعمال عقلاني وناجع لمياه السقي. وفي هذا الصدد يمنح مشروع التحويل الجماعي لأنظمة الري من التقليدي إلى الموضعي (بالتنقيط) لوزارة الفلاحة، فرصة للفلاحين وإدارات مدبري مياه السقي على حد سواء، للتوصل معا لحلول تمكن من تحسين تدبير المياه وتضمن استمرارية الأنشطة الفلاحية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يندرج في برنامج عمل الاتفاقية الجهوية لمراكش حول الماء، المُوقع عليها في 2018، خاصة في محورها المتعلق بالحوار والتشاور الذي يشمل كافة الأطراف المعنية.

التشاور بين جمعيات السقي والإدارة بهدف تدبير تشاركي للموارد المائية

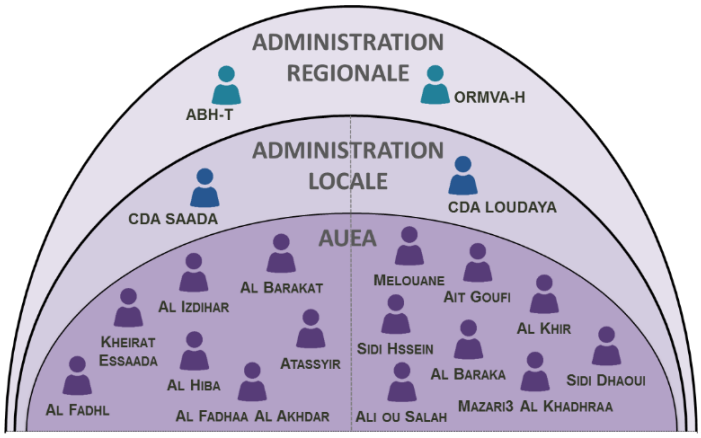

GESTION PARTICIPATIVE DES RESSOURCES EN EAU

قصد إنجاح الجهود المبذولة بخصوص الاقتصاد في استهلاك مياه السقي، نهدف اليوم الى إنشاء فضاء للتشاور يتم فيه بطريقة جماعية، تحديد قواعد التدبير والاقتصاد في استهلاك المياه وكذا مراقبة مياه السقي كما يجب أن يتم تطبيق جميع التوصيات المنبثقة عن هذا العمل التشاركي على كافة فلاحي المناطق المعنية. يعتبر هذا الفضاء التشاوري قيمة مضافة للفلاحين، حيث سيتمكنون من خلاله من تطوير رؤية واضحة حول مستقبل جمعيات السقي بعد إنهاء أشغال التجهيز، ومن المشاركة بشكل أكثر في عمليات تدبير وتوزيع المياه.

الغاية: إعداد عقد تشاركي لتدبير المياه

يمثل عقد التدبير التشاركي أداة ناجعة لتنزيل إجراءات ملموسة تضمن التزام الفلاحين من جهة والإدارات المعنية بتدبير المياه من جهة أخرى. يمكن لهذا العقد أن يشمل الجوانب التنظيمية للجمعيات (تطوير الأنشطة، آليات تبادل الخبرات، تكوين اتحاد جمعوي...) وتحديد آليات إشراك مستعملي المياه في تدبير ومراقبة الموارد المائية وكذا إنشاء آليات تحفيزية لاعتماد الممارسات الجيدة التي تهم الاقتصاد في استهلاك المياه أو إجراء دراسات معمقة وبرامج لتأطير الفلاحين المعنيين.

فيما يلي تقرير لورشة العمل الثانية التي ضمت ممثلي جمعيات السقي لمداري السقي N1-2 و N1-3 بمنطقة انفيس بهدف تحضير عملية التشاور مع الإدارة.

النتائج الرئيسية للقاء

في بداية اللقاء، قام ممثلا جمعيتي السقي التراب والبركة بتقديم نفسيهما لعدم مشاركتهما في اللقاءات السابقة. ذكرنا بعد ذلك بعجالة بأهداف منهجية العمل وكذا نتائج اللقاء التحضيري الأول الذي انعقد في 2 يوليوز 2019 (تم إرسال تقرير الورشة 1 في شتنبر).

ثم ذكرنا بالوضعية الراهنة للموارد المائية في انفيس، وفي القطاعين N1-2 وN1-3 ، التي تم العمل عليها بشكل جماعي في اللقاء الأول. بعد ذلك طلبنا من المشاركين التعمق في تشخيص الوضعية الراهنة لمياه السقي في منطقة انفيس.

انطلاقا من التقييم المشترك والجماعي الذي تمت مناقشته بشكل مستفيض في اللقاء الأول "**مياه السقي في منطقة انفيس غير كافية!**"، طلبنا من المشاركين التعمق في الأسباب وأسباب الأسباب... لهذه الوضعية. لتبسيط العمل التحليلي الجماعي، لجأنا إلى تقسيم هذه الأسباب لأربعة محاور مترابطة فيما بينها :

- الممارسات الزراعية (لا تتناسب مع ندرة المياه)
- كميات المياه الجوفية المتاحة (غير كافية في عدة مناطق)
- استعمال المياه (ليس مثاليا)
- كميات المياه السطحية المتاحة (غير كافية وغير منتظمة)

قام المشاركون، كل حسب رؤيته وتجربته، بإعطاء العناصر التي تبرر الوضعية الحالية لمياه الري في انفيس، وكذا إعطاء تصورهم لمستقبل المنطقة إذا لم تتخذ أية إجراءات لتصحيح الوضع. قمنا بعد ذلك بترتيب هذه الأفكار في شكل شجرة المشاكل التالية:

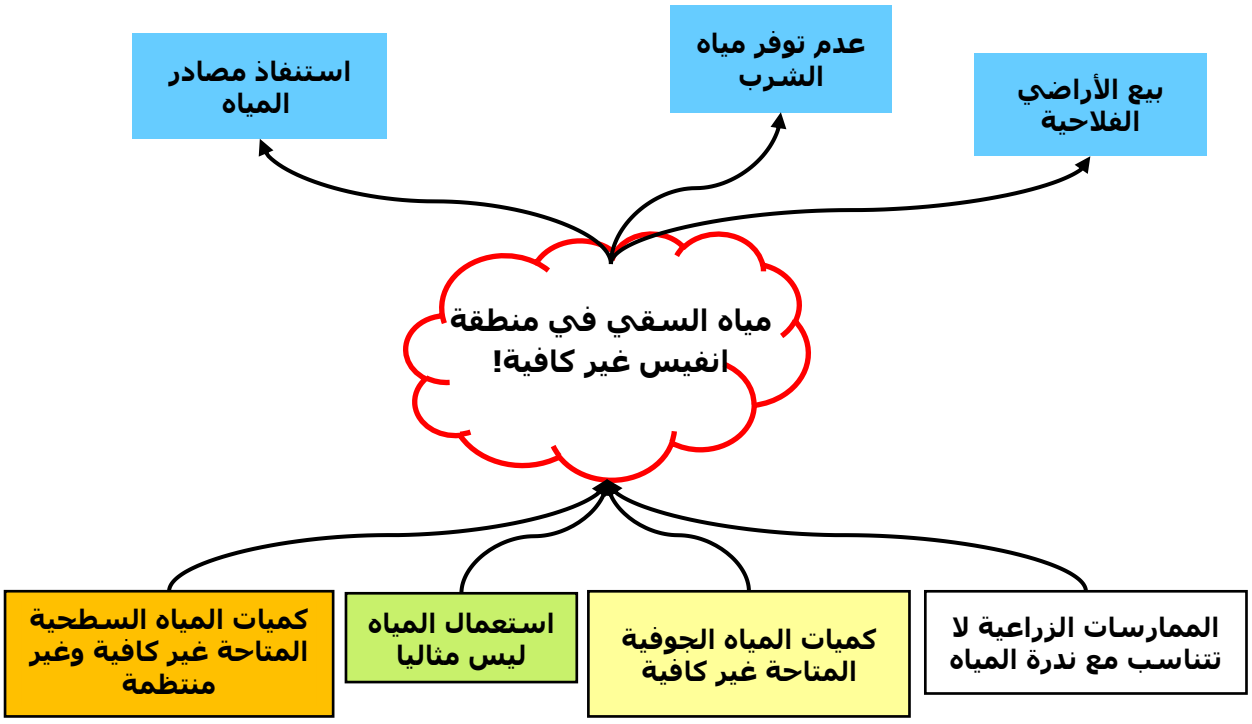

تشخيص التحديات

تشخيص الوضعية الحالية للمياه في انفيس أعلاه، يحيلنا قبل كل شيء إلى عدم كفاية الكميات المتاحة من المياه (العرض) للحاجيات الفعلية (الطلب). ولهذا تم التطرق بالتفصيل لكلا الجانبين في ورشة العمل.

مسألة العرض

المياه السطحية

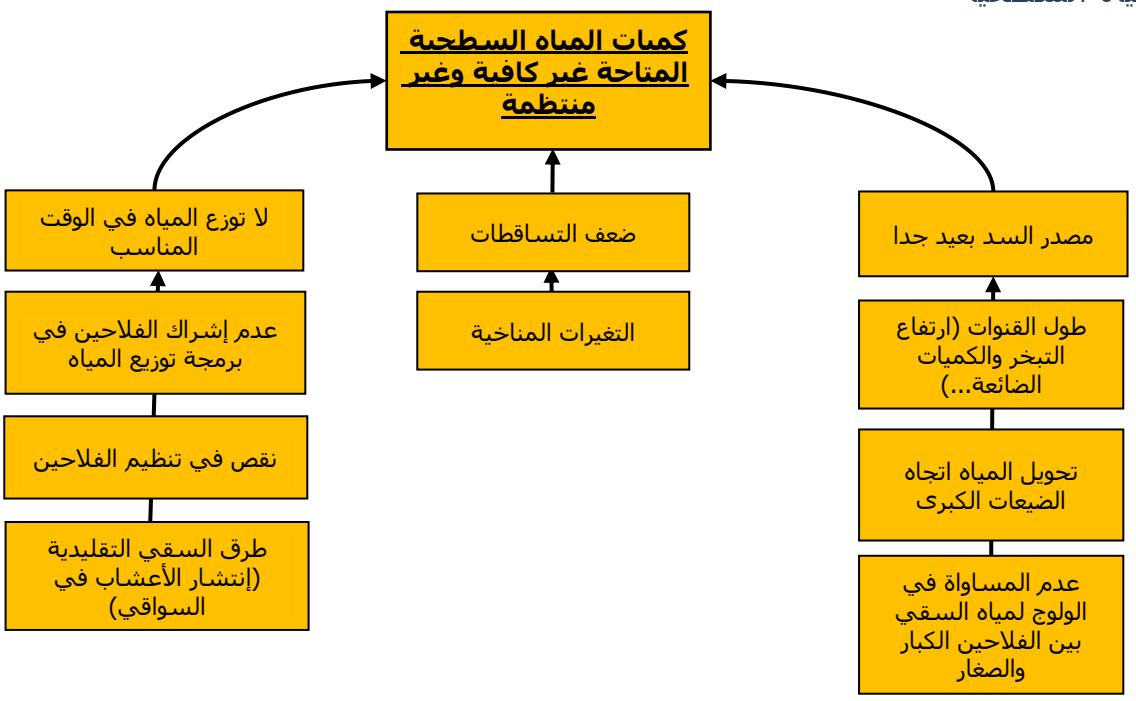

يمكننا تلخيص المشاكل المتعلقة بعدم كفاية المياه السطحية في صنفين:

- مشاكل مرتبطة بالعوامل المناخية: ساهمت التساقطات المطرية الضعيفة وغير المنتظمة في الزمان والمكان في توالي سنوات الجفاف وعدم القدرة على تزويد الفلاحين بمياه السقي السطحية في الوقت المناسب.
- مشاكل مرتبطة بتدبير هذه المياه: يعتبر حوض انفيس من الأحواض المائية الأكثر تجهيزا بمنشآت تنظيم المياه في الجهة، حيث يتوفر على سدين يسمحان بتنظيم كمية سنوية تصل إلى 120 مليون متر مكعب من المياه. كما يستفيد المدار السقوي انفيس من تحويل المياه السطحية القادمة من حوض لخضر عبر قناة روكاد (زارابة). على الرغم من كل هذه الإمتيازات إلا أن تدبير المياه السطحية يعرف عدة اختلالات تساهم في تفاقم النقص في هذه المياه. نذكر من بينها، (i) عدم إشراك الفلاحين في برمجة الحصص من المياه في بداية كل موسم زراعي (بما في ذلك في مركز السعادة)، (ii)الإفتقار إلى تنظيم للفلاحين يضمن تدبيرا مثاليا للمياه السطحية، بالإضافة لغياب تمثيلية كافية وذات شرعية إزاء المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي ؛ و(iii) هيمنة السقي التقليدي الذي يزيد من عدم فعالية السقي في الضيعة. كما تجدر الإشارة إلى أن كميات مهمة من المياه السطحية تضيع بسبب طول قنوات النقل بفعل التبخر أو بالتسرب بالنسبة للقنوات الطينية أو بفعل أعمال تخريبية.

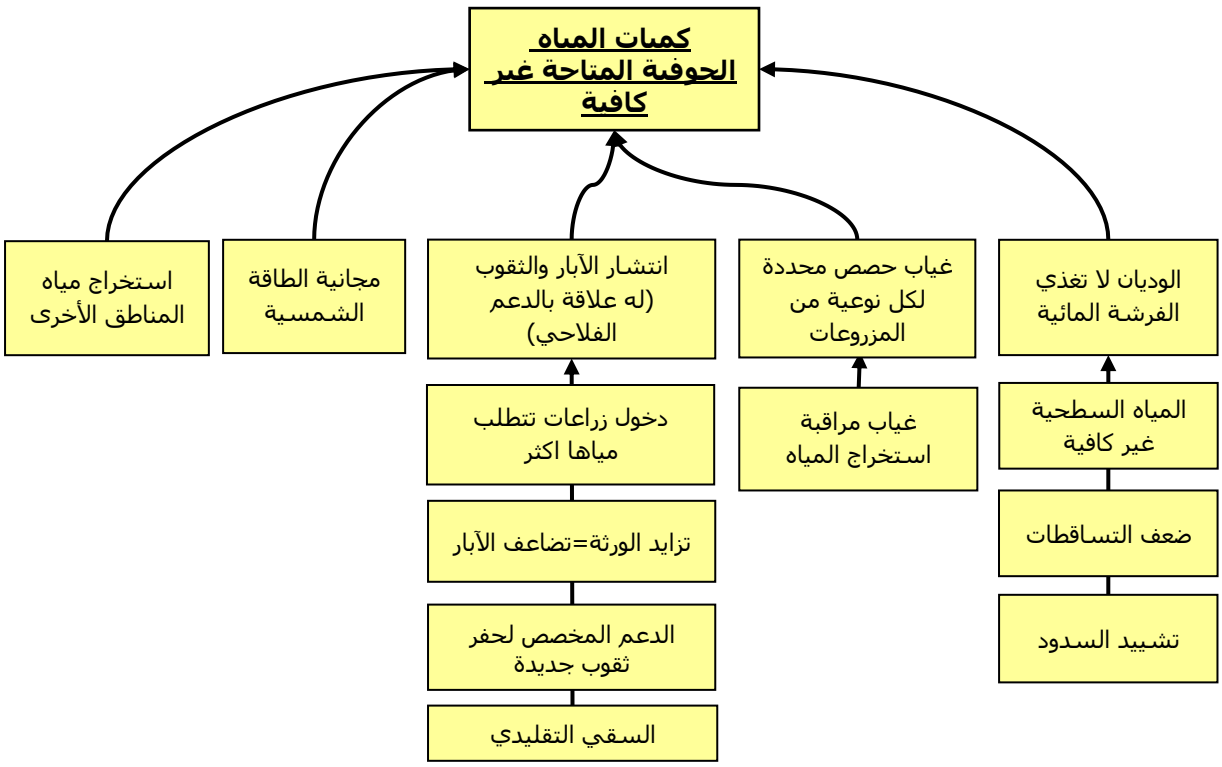

على غرار المياه السطحية، تساهم الظروف المناخية في إنخفاض مستوى الفرشة المائية وتزيد من صعوبة الولوج إليها. وبالفعل تساهم ندرة التساقطات في إنخفاض نسبة تسرب المياه المباشر وكذا إنخفاض نسبة تغذية الفرشة المائية على مستوى مجاري المياه. هذه الأخيرة تأثرت فعلا بالعدد الضئيل لعمليات تفريغ مياه سد لالة تاكركوست التي تتم نادرا في واد انفيس، وذلك بسبب أولوية المدار السقوي وحاجيات مدينة مراكش حيث يتم تحويل هذه المياه عبر قنوات تضخ المياه مباشرة من حقينة السد. كما ساهم بناء سد يعقوب المنصور في عالية سد لالة تاكركوست في زيادة هذه التأثيرات...

وتجدر الإشارة إلى أن المنافسة القائمة حول المياه الجوفية، بين الفلاحين من جهة وبين المجال الفلاحي والأنشطة الإقتصادية الأخرى (الصناعة والسياحة) من جهة أخرى، تساهم في زيادة استنزاف هذا المورد وتحد من وفرته. ويرجع ذلك لغياب مراقبة استعمالات الفرشة المائية الذي يساهم بشكل كبير في إنتشار الآبار والثقوب غير القانونية وكذا عدم احترام الحصص المخصصة لكل نقط الماء.

كما لاحظ الفلاحون أن اللجوء إلى الطاقة الشمسية والزراعات المستهلكة للماء يساهم بشكل كبير في زيادة الطلب والضغط على الموارد المائية الجوفية. وأثبتت عدة دراسات في المنطقة هذه الفرضية.

الممارسات الزراعية

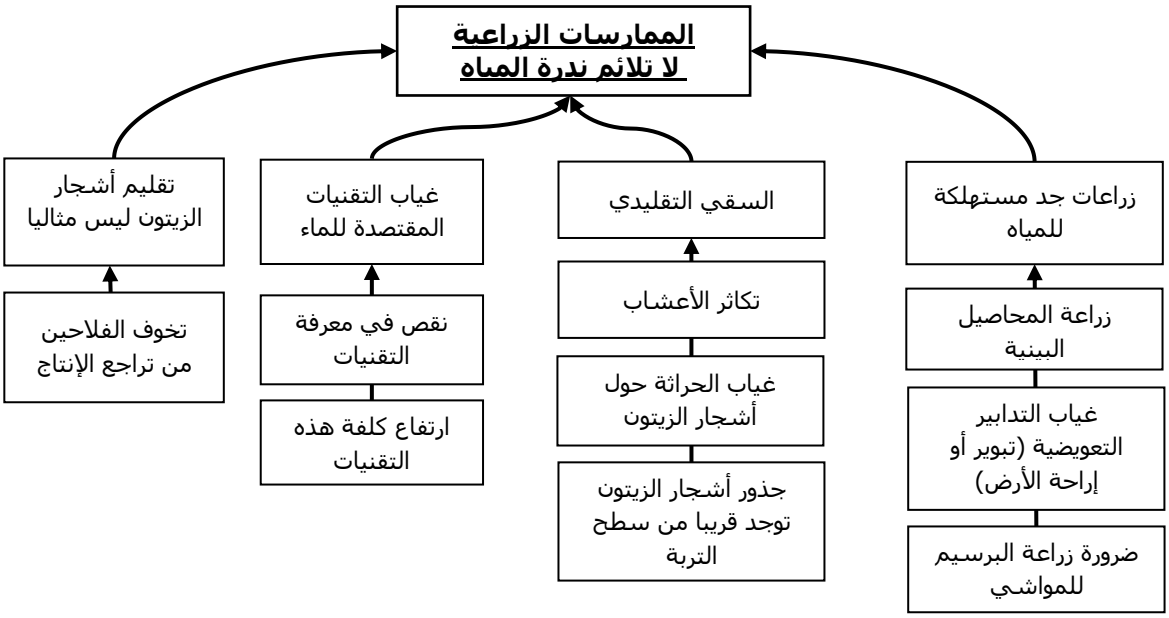

في ما يخص الممارسات الزراعية، يلاحظ أنه على الرغم من المجهودات المبذولة في التحويل الجماعي لأنظمة الري بالتنقيط إلا أن أقل من 800 هكتار من أصل 4000 إستفادت من هذا التحويل منذ بداية المشروع في 2014. تبقى الممارسات الزراعية التي تهدف إلى الاقتصاد في الماء واستعماله بشكل مثالي قليلة وغير مناسبة لوضعية المياه بسبب :

- نقص في تأطير ومواكبة الفلاحين: الدورات التكوينية والتحسيسية غالبا ما تكون ظرفية وغر كافية
- التكلفة المرتفعة لهذه الممارسات: على سبيل المثال؛ عملية إزالة الأعشاب من مجاري المياه والقنوات وتقليم الأشجار وتغطية التربة ببقايا النباتات أو القش من أجل تقليل التبخر، يمكن أن تكلف الفلاح عبئا ماديا ثقيلا هذا الأخير الذي يصرح سلفا بأنه يعاني من عجز مالي
- نقص في معرفة واقتناع بعض الفلاحين بالممارسات المقتصدة في الماء وتشبتهم بالممارسات التقليدية المتوارثة. هذه الممارسات من الصعب تغييرها لأنها راسخة في اذهان الفلاحين حسب رأي بعضهم
- يتجه الفلاحون إلى ممارسة زراعات إنتاجية ذات طلب في السوق وبقيمة مضافة كبيرة للفلاح، رغم حاجتها إلى كميات كبيرة من المياه. كما يصعب على الفلاحين الحد من الثقوب والآبار(يستهلك هكتار من البرسيم مرتين أكثر من هكتار من الزيتون في السنة) لحاجتهم لزراعة البرسيم الكافي للمواشي ولغلاء الأعلاف البديلة في السوق.أشار الفلاحون أيضا إلى غياب تدابير تعويضية لتبوير وإراحة الأراضي المسقية، التي يمكنها تشجيع الفلاحين على الاقتصاد في مياه السقي؛ هذه التدابير التعويضية من المفروض أن يتم اتخاذها في حالة سنة ضعيفة التساقطات لحث الفلاحين على وقف سقي أراضيهم.

تؤدي كل هذه الممارسات إلى ارتفاع الطلب وتزيد من الضغط على مورد مائي نادر ومهدد بالنضوب.

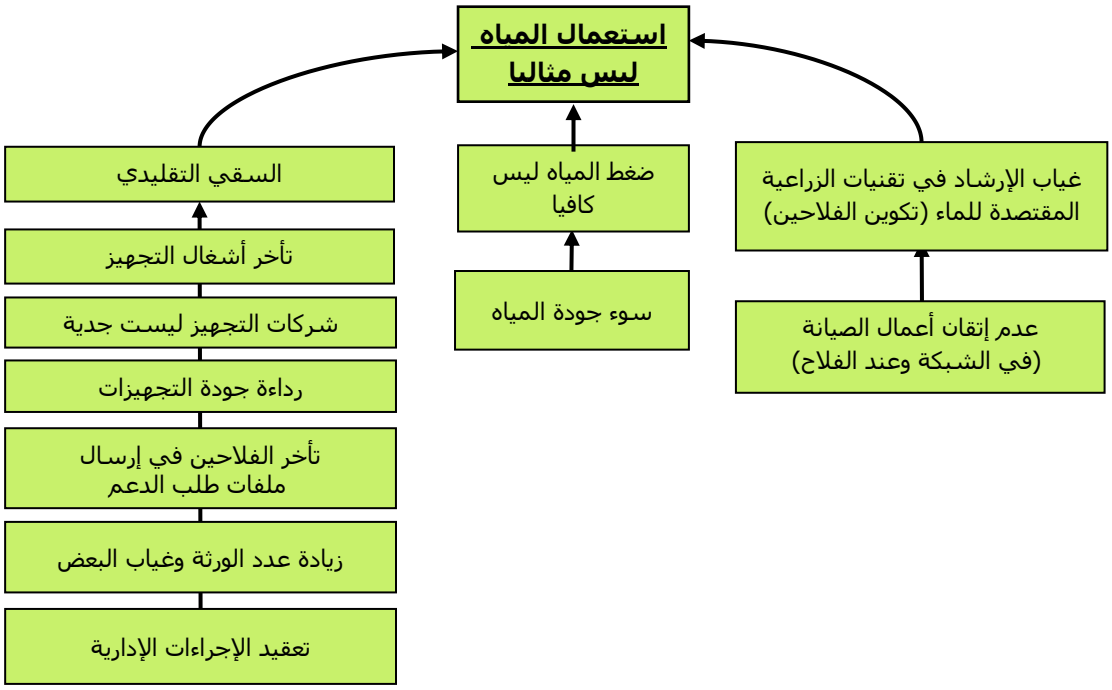

ترتبط الاستعمالات غير المثالية للمياه بالممارسات الزراعية كما ترتبط كذلك في الدائرتين N1-2 و N1-3 من مدار انفيس بالمشاكل المترتبة عن تأخر أشغال التحويل الجماعي إلى نظام التنقيط.

ترجع هذه المشاكل في بعض الأحيان إلى جدول الأعمال وإلى غياب جدية بعض شركات التجهيز وترجع في أحيان أخرى إلى تعقيد وبطء الإجراءات الإدارية. تعتبر جودة المعدات (المنقطات، والصنابير،...) و تركيبها عاملا محددا في طريقة استعمال المياه على مستوى الضيعة الفلاحية. في بعض الأحيان وبسبب تعطل التجهيزات بعد مدة قصيرة من استعمالها يضطر الفلاح إلى اللجوء إلى طريقة سقي هجينة (تجمع بين التقليدي وبالتنقيط) الشيء الذي يؤثر سلبا على كفاءة نظام السقي.

يمكن أن تؤدي في بعض الحالات المياه رديئة الجودة (التي تكون مشحونة بالرمال) إلى انسداد أنابيب ومعدات السقي بالتنقيط، وبالتالي انخفاض الضغط في المنقطات. يدفع هذا الوضع الفلاحين إلى استعمال موارد أخرى من الماء لسد هذا النقص.

في الأخير، يبدو لنا أن جانب التأطير والمواكبة من النقاط المهمة التي تم التطرق لها خلال النقاشات مع الفلاحين. حيث أشاروا إلى عدم درايتهم بالطرق الصحيحة لصيانة معدات السقي بالتنقيط؛ وطرق صيانتها تبقى غير مثالية. بالإضافة إلى كل هذا يغيب عنهم التأطير والمواكبة وتنقصهم الدورات التكوينية في عدة جوانب بما فيها المتعلقة بالطرق والتقنيات التي تساعد في الإقتصاد في مياه السقي.

العواقب المترتبة على عدم اتخاذ أية إجراءات

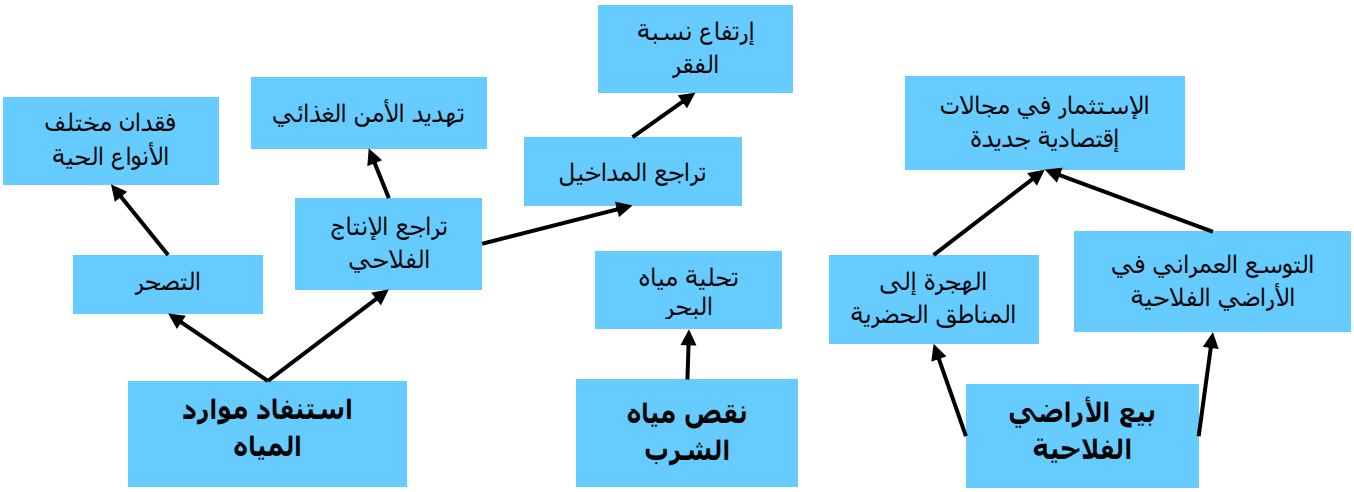

يساهم إنخفاض إمدادات المياه بفعل التغيرات المناخية إلى جانب الطلب المتزايد للمياه في العجز الكبير في مخزون المياه الجوفية والسطحية. يؤدي هذا العجز إلى عواقب وخيمة سواء على استدامة الموارد المائية من جهة والأنشطة السوسيو اقتصادية المرتبطة بها في منطقة انفيس من جهة أخرى.

يرى الفلاحون أن مستقبل وضعية المياه في خطر في منطقة انفيس إذا لم يتم اتخاذ أية إجراءات لتدبير المياه بكيفية جماعية، حيث سيؤدي نفاذ الموارد المائية إلى تراجع الأنشطة الفلاحية وجميع الأنشطة الإقتصادية وكذا تهديد التزويد بالماء الشروب بالنسبة للساكنة. كما سينتج عن هذا السيناريو تخلي الفلاحين عن الأراضي تدريجيا وعلى نطاق واسع.

على الرغم من قدرة تقنيات تحلية مياه البحر على إنتاج كميات كافية من المياه الصالحة للشرب على أقل تقدير، إلا أن الفلاحين على وعي تام بالعواقب الوخيمة التي ستترتب عن إستنزاف واسع النطاق للمياه، سواء على الجانب البيئي (تراجع التنوع الطبيعي والتصحر) أو على الجانب الغذائي (تراجع الإنتاج الفلاحي وتهديد الأمن الغذائي) والإجتماعي حيث يتوقع الفلاحون تفشي الفقر بسبب تراجع الأنشطة الفلاحية.

في الوقت نفسه، وبسبب العجز عن زراعة الأراضي الفلاحية والتخلي التدريجي عنها، ستزيد نسبة الهجرة نحو المدن النشيطة اقتصاديا والمكتظة بالسكان وسيتم تحويل الأراضي الفلاحية والاستثمار في أنشطة اقتصادية جديدة.

هذا ويرى الفلاحون أن هذا السيناريو ليس في صالحهم إطلاقا خصوصا مع التخلي الكلي عن أنشطتهم الفلاحية .

لمحة عامة حول نتائج تشخيص الوضعية الراهنة للموارد المائية في انفيس

تحضير اللقاء مع الإدارة

بهدف تحضير اللقاء التشاوري الأول المتعدد الأطراف، تطرق رؤساء الجمعيات إلى مجموعة من النقط التي يجب تجنبها والطرق المثلى لتفاديها، لكي يكون هذا اللقاء التشاوري الأول نجاحا جماعيا لكافة الأطراف. فيما يلي النقط التي تم طرحها:

- **تفادي التطرق لنقط النزاع الأخرى المعروفة** ← التركيز على أهداف التشاور من أجل تدبير مثالي للموارد المائية
- **تفادي شخصنة الحوارات والنقاشات** ← إحترام كافة الآراء
- **غياب محضر اللقاء** ← إنجاز تقرير مفصل للقاء وتوقيع كافة المشاركين عليه
- **غياب بعض الأطراف المعنية** ← القيام بالتدابير اللازمة للحرص على مشاركة كل الأطراف المعنية
- **عدم الوفاء بالإلتزامات والتعهدات** ← يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها والحرص على تفعيلها
- **غياب التفاهم بين بعض الفلاحين** ← الحرص على تحقيق التجانس بين الفلاحين وتوحيد الخطاب بينهم (إمكانية تعيين متحدث باسم المجموعة)
- **الإنفعال والمواقف المتشددة** ← التحدث بهدوء وبشكل بنّاء دون تجاوز حدود الإحترام المتبادل

أما في ما يتعلق بإقتراح المشاركين في اللقاء التشاوري متعدد الأطراف، أجمع المشاركون،إضافة لرؤساء جمعيات السقي المعنية؛ على ضرورة إشراك ممثلي وكالة الحوض المائي لتانسيف ومكتب الإستثمار الفلاحي للحوز وكذا المكتب الجهوي للإستشارة الفلاحية. بالنسبة لوجود الغرفة الفلاحية ناقش الفلاحون مطولا هذه النقطة، ولكنهم لم يتوصلوا إلى توافق في الآراء: ذلك أن البعض يرى أن الغرفة الفلاحية طرف له مكانته الكاملة في عملية التشاور للبعض الآخرين، الغرفة الفلاحية ليست حاضرة من منظورهم، وقد لا تكون الغرفة الفلاحية على علم بما يحدث بالفعل على الصعيد المحلي. وبالنسبة لهؤلاء الفلاحين، فإن بعض أعضاء الغرفة الفلاحية لن يكونوا الممثلين الذين يتصورون في اجتماع مثل الاجتماع المقرر.

تقييم اللقاء التحضيري الثاني

بحلول ختام اللقاء التواصلي ،أخذ أعضاء المجموعة الاستشارية الكلمة دوريا لإعطاء ارتساماتهم حول النقط المهمة التي تم تداولها في هذا اللقاء وهي كالتالي:

- أعرب غالبية المشاركين عن استحسانهم لوقائع وطريقة تنظيم ورشة العمل، وعبروا عن استعدادهم للمشاركة ومسايرة عملية التشاور
- عبر بعض المشاركين في اللقاء عن استفادتهم من فعاليات اللقائين التحضيريين
- أكد المشاركون على ضرورة استمرار هذه الدينامية وعدم إيقافها على غرار المشاريع السابقة
- بعض المشاركين يرغبون في تشاور أكثر توسعا بانضمام فلاحين ورؤساء جمعيات آخرين
- توقعات المشاركين إيجابية ومهمة اتجاه اللقاءات القادمة
- حسب بعض المشاركين يجب حل المشاكل المتحلقة بالتحويل الجماعي لإنجاح عملية التشاور
- أشار بعض المشاركين إلى أن عملية التشاور جاءت في الوقت المناسب (عودة الأمل في نهاية اللقاء)
- دعا المشاركون المنظمين إلى إيصال محتوى النقاشات إلى جهات القرار
- ذكر بعض المشاركين بضرورة التركيز على أهداف الدينامية في اللقاء القادم مع الإدارة

الخُطوات القادمة

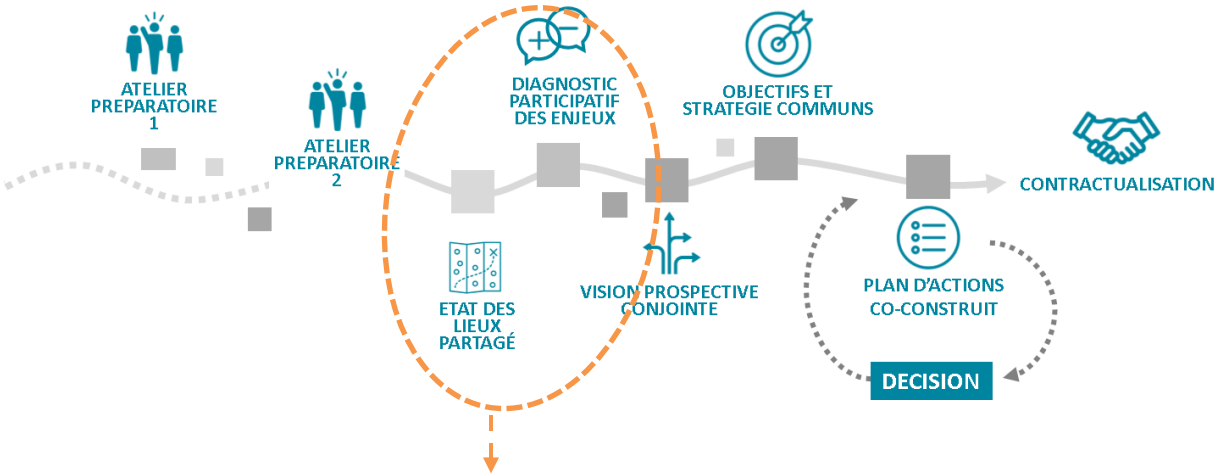

عقب هذا اللقاء الثاني، سيتم تنظيم ورشة عمل تشاورية تجمع مختلف ممثلي الإدارات ورؤساء الجمعيات المعنية في منطقة انفيس في شهر دجنبر. وبالاعتماد على نتائج اللقائين التحضيريين سيتم التطرق إلى مختلف المحاور التي تهم الوضعية الراهنة لمياه السقي في انفيس بشكل جماعي لتمكين المشاركين من معرفة رؤية جمعيات السقي لمستقبل المنطقة.

هذه المرحلة الأولى من التشاور المتعدد الأطراف ستليها لقاءات أخرى تهدف إلى اقتراح العناصر الأساسية لعقد التدبير التشاركي.